



واقع حقوق المرأة في البلدان العربية: التجربة المغربية

دة. فاطمة لعروسي

باحثة في سلك الدكتوراه

مختبر الأبحاث في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والسياسية آيت ملول، جامعة ابن زهر

المغرب

مقدمة

عرفت قضايا المرأة انفراجا واضحا، بعد ما كانت من الطابوهات في ظل مجتمع عربي تحكمه الأعراف السائدة، خاصة مع الربيع العربي، صارت حقوقها محل اهتمام الفاعل السياسي الذي قام بتدابير عديدة في سبيل تمكينها من كافة حقوقها المتعارف عليها عالميا، مما يفيد أن أغلب البلدان الديمقراطية حرصت حرصا شديداً على ضمان ولوج النساء إلى المجال العام.

تجدر الإشارة إلى أن حقوق المرأة أصبحت تمثل مدخلا مهما لبناء مقومات الدولة الديمقراطية ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك يعتبر موضوع معرفة واقع حقوق المرأة ذو راهنية في ظل تحديد مؤشرات الانتقال الديمقراطي، ولا سيما وأن المسألة الحقوقية تبقى مطلباً وفي نفس الوقت تحديا تعنى به الدول العربية.¹

لا زالت أوضاع النساء في المجتمع العربي تشهد المزيد من التحديات بسبب الإقصاء والتمييز، وعليه سعت الحركات النسائية بمختلف مرجعياتها للمطالبة بضرورة التكريس الفعلي للمساواة، ولكن التطور القانوني والمؤسسي لم يوازه تطور واقعي، حيث أن هناك مساحة شاسعة بين النص والواقع، مما أدى إلى إعادة إنتاج التفاوت بين الجنسين، كما أن نسبة المعاناة من التمييز والعنف ارتفعت في السنوات الأخيرة، ومنه نتساءل كيف هو واقع حقوق المرأة في المجتمع العربي (التجربة المغربية): هل تم الارتقاء بوضعية النساء أم مازال واقعهن محكوم بقيم المجتمع الأبوي؟

تفترض هذه الورقة أن رهان الانتقال الديمقراطي على تغيير واقع المرأة الذي أبان أن هناك معوقات ترتبط بالوعي الجمعي تحول دون المساواة الفعلية، وبناء على الإشكالية الواردة أعلاه نعتد التصميم التالي:

– المحور الأول: حقوق المرأة في المرجعية الدولية والوطنية الدستورية في ضوء التجربة المغربية.

– المحور الثاني: واقع حقوق المرأة: الثابت والمتغير.

¹ زينب التوجاني، النسوية في السيف العربي: السيرة التاريخية وأبرز التحولات، مجلة نقد وتنوير، العدد 08، 2021، ص 159.



المحور الأول: حقوق المرأة في المرجعية الدولية والوطنية الدستورية في ضوء التجربة المغربية

حظيت حقوق المرأة اهتمام المشرع الدولي والوطني، حيث تم الإقرار بكونية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئ، وهذا بدوره ساهم في التنصيص على ضمانات تطبيق المساواة بين المرأة والرجل، كما استحدثت جملة من الآليات المتخصصة لحماية حقوقها، وعليه قامت مختلف الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية بتكريس عدة إجراءات ومؤسسات تسهر على مناهضة كل أشكال التمييز والعنف الذي يطال النساء بغاية النهوض بوضعيتهم في شتى مجالات الحياة.

لقد أقرت مختلف هذه القوانين حقوق الإنسان دون تمييز بين الجنسين، حيث تم اعتماد إجراءات وآليات تساعد على تحسين واقعها، مما يؤكد أنه تم تكييف القوانين الوطنية مع جوهر فلسفة القانون الدولي، من خلالها استطاعت قضايا المرأة أخذت حيزا في النقاش العمومي بين مختلف مكونات المجتمع المغربي المحافظ الذي يعتبر وليد نظام اجتماعي أبائسي، وعليه فإن هناك اعتبارات تجعل واقع حقوق المرأة يطرح العديد من التحديات تحول دون تحقيق المساواة الفعلية، وبالتالي صارت لا تحظى بالكونية على أرض الواقع.²

1- حقوق المرأة في المرجعية الدولية

عقد المجتمع الدولي عدة مؤتمرات دولية تهدف إلى الإقرار بالطابع الكوني لحقوق المرأة والعمل على ترسيخ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بها، حيث اعتبرت هذه التعاهدات أن المساواة بين الجنسين أساس الديمقراطية، ولا سيما أن اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" شكلت الشرعة العالمية لحقوق النساء كما أنها تمثل الصك الشامل يجمع كل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، خصوصا وأنها أرست مبدأ عدم التمييز، وعليه لقد أسهمت هذه الاتفاقية في متابعة واقع حقوق المرأة في العالم، بالإضافة إلى ذلك قامت بتمكين النساء من اللجوء إلى اللجنة "سيداو" في حالة انتهاك حقوقهن، وفي ذلك تم التأكيد على أن التكافؤ بين الجنسين في صنع القرار يجب أن يكون شرطا أساسيا للتنمية المستدامة.³

تجدر الإشارة إلى أن المرأة العربية حظيت اهتمام المنطقة، حيث جاء تقرير "المحكم الجديد في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط" ليكشف عن الواقع المتأزم الذي تعيشه المرأة على مستوى تمكينها سياسيا كما أن تقرير التنمية الإنسانية العربية في سنة 2003 أفصح من خلال دراسة ميدانية أن هناك قواسم مشتركة تشكل النقص والتدهور سياسيا واقتصاديا رغم نوعية الأنظمة العربية في ظل دساتير سباقة على الواقع، إذ أن الممارسة مازالت تعرف تحديا كبيرا فيما يخص تنزيل مبدأ المساواة.⁴

قامت المنظمات الدولية بإرساء الضمانات التي تكفل حقوق الإنسان في العالم، وحقوق المرأة خاصة، فقد قامت عصبة الأمم منذ نشأتها إلى إيلاء أهمية لمكانة المرأة والدفاع عن حقوقها. وعليه دعت الأمم المتحدة إلى حمايتها من خلال أجهزتها المختلفة واللجان المتخصصة، وزيادة على ذلك فإن التنظيمات الإقليمية ساهمت بدور فعال للارتقاء بواقع المرأة في المنطقة العربية، وذلك بتأهيل آليات لتعزيز حقوقها على المستوى العربي والإفريقي، وتعد لجنة المرأة العربية التابعة لجامعة الدول العربية من أهم اللجان الإقليمية التي تجتمع بصفة دورية من أجل تمكين المرأة العربية من ممارسة دورها في المجتمع ونشر الوعي في أوساط الرأي العام العربي بقضايا المرأة والأسرة ودعم التعاون بين الدول العربية والتنسيق فيما بينها، ومتابعة الجهود الدولية والإقليمية لتغيير واقعها.⁵

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، يتبين أن المجتمع الدولي والعربي قام بمجهودات كبيرة في سبيل إرساء ثقافة حقوقية تسهر على تمتيع النساء والرجال بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية على مبدأ المساواة، وذلك بتشجيع الدول على ضرورة بناء سياسات عمومية

² - صباح العمراني، المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، إفريقيا الشرق، المغرب، 2018، ص 18.

³ - لمياء المساعدة الممارسة الاتفاقية في مجال حقوق المرأة بالمغرب، دار الآفاق، البيضاء، 2022، ص 40.

⁴ - كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية. أطروحة الدكتوراه، 2020، ص 117.

⁵ - سعاد سالم المهدي، حقوق المرأة في القانون الدولي وآليات حمايتها، مجلة الحق، العدد السابع، 2018، ص 231.



تستجيب لانتظارات ومطالب الحركات النسائية في ظل الانتقال الديمقراطي، الذي يفترض من مختلف المجتمعات في العالم الاعتراف بحقوق المرأة كطرح أخلاقي، ولكن في إطار التمثيلات الراسخة في الوعي الجمعي، لازالت المرأة تعاني واقعا من الهيمنة الذكورية التي تجذرت في المجتمع عن طريق التنشئة الاجتماعية.

2- حقوق المرأة في المرجعية الوطنية في ضوء التجربة المغربية

سجل المغرب انخراطه الفعلي في إقرار دولة الحق والقانون إذ قام المشرع بإصدار ترسانة قانونية تعزز حقوق المرأة والقضاء على التمييز الذي يطالها؛ وعليه نصب دستور 2011 على إعمال سيادة القانون، واحترام الحقوق على مبدأ المساواة، وذلك بتكثيف الجهود في سبيل توفير العديد من الإصلاحات على مستوى السياسات والبرامج بهدف تأمين حقها في التمكين، ولا سيما وأنه يحث على ضرورة المناصفة بين الجنسين وإحداث هيئة لمكافحة كل أشكال التمييز وكذلك منح النساء فرص تقلد مناصب القيادة، وبالتالي فإن مقتضيات الدستور أرست ضمانات الحماية وذلك بالتنصيص في الفصل 6 على ضرورة تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإنه يعد بمثابة قاطرة انتقال نحو المواطنة الكاملة.⁶

لقد اعتمد الدستور الجديد مقاييس لينة مقارنة مع الدساتير السابقة، حيث تم الاستجابة لمنطق الانفتاح على قيم التسامح والاعتدال والحوار المتبادل بين الثقافات بغاية النهوض بحقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة خاصة، كما هي متعارف عليها عالميا والإسهام في تطويرها، ولكن في المقابل هذا الأمر أنتج نقاشا عموميا حادا، من يرجح تطبيق الكونية وبين طرف محافظ يدعو إلى التحلي بأولوية الهوية وثوابت الأمة، مما استدعى الاحتكام إلى التوفيق بين المرجعيتين، وفي نفس الوقت فإن موضوع حقوق النساء محكومة بنظام القيم العامة.⁷

المحور الثاني: واقع حقوق المرأة بين الثابت والمتغير

تقوم فلسفة حقوق الإنسان على السجال بين الكونية والخصوصية، حيث باتت السلطة السياسية تستثمر في الحقل الحقوقي لأجل دعم مشروعاتها، خاصة وأن القرارات الحاسمة على مستوى قضايا النساء تكون في صلب اختصاص المؤسسة الملكية، باعتبارها الساهرة على حماية حقوق المواطنين، الشيء الذي يؤكد أن أغلب القرارات الحقوقية تم اتخاذها من رسم خارطة طريق تتحدد بصفة قبلية من إمارة المؤمنين.

1- الواقع الحقوقي للمرأة المغربية: المتغير في ذلك.

أتى دستور 2011 بتحويلات جوهرية في مجال الحقوق والحريات بصفة عامة مع التأكيد على التشبث بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، إذ توفرت عوامل يجعل من المشرع يقدم على فرصة تاريخية لتأسيس مفاهيم جديدة، مما فتح الآفاق لأبعاد سياسية وحقوقية، وقانونية ودينية وثقافية... كما أعطى للمواطن إمكانية اللجوء إلى المحكمة الدستورية التي تكون ملزمة بحماية حقوق المواطنين والمواطنات.

أ. تكريس مبدأ الكونية:

يعتبر الدستور المغربي ميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة، حيث قام بتكريس القيم الكونية المثلى من سمو المواثيق الدولية، كما أنه شكل رافعة لإرادة التغيير المبنية على المرامي والأهداف التي لم يسبق الإشارة إليها بالحجم الواسع في الدساتير السابقة، وعليه لم يتم إبعاد مبادئ

⁶ - أمين ركلمة، تأصيل مقارنة النوع في دستور 2011، مجلة مسالك 2013، ص 45

⁷ - Bernard Mathieu, La constitution a cinquante ans. continuités et ruptures, Dalloz, 2008, p7.



الإسلام السمحة، بل تطوير المفاهيم لم يبق حكرًا على الفكر الغربي والقيم الليبرالية، بل حرصت المقتضيات القانونية على تبني حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا، دون إقبار الهوية المغربية.⁸

تجدر الإشارة إلى أن دستوري 1992 و 1996 أكدا للتخصيص على مبدأ الكونية دون وضع ركائز لتحديد ماهيته، فجعل المجال قائما بين التأويل الواسع الذي يأخذ بالمبدأ دون انتظار من المشرع لإدراج الحقوق ذات الطابع الكوني في التشريع الوطني، وبين التأويل الحذر، الذي ينظر إلى ضرورة تبني المشرع الوطني لحقوق كونية، وبالتالي تركا الباب مفتوحاً للنقاش بين التأويل الواسع والحذر وهو ما تجنبه نسبيا في دستور 2011، حيث أخذ بمبدأ التطور "جعل الاتفاقيات الدولية كما، صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمتها مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

وبناء على ما سبق، فإن المشرع الدستوري منح مكانة مهمة للقانون الدولي في دستور 2011، مقارنة مع دستور 1996 على المستوى الكمي والنوعي، حيث أن الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريعات الوطنية فور نشرها، والعمل على ملاءمة مقتضياتها مع ما تتطلبه المصادقة عليها.⁹

ب- إرساء مبدأ التمايز ساهم في التقريب بين كونية حقوق الإنسان والمرجعية الإسلامية

يروم هذا المبدأ حماية قاعدة المساواة، علماً أن الدستور عندما صرح في الديباجة على تطوير منظومة الحقوق، فإنه لم يعد لإقتصار على هذه الأخيرة كدعامة كونية غير قابلة للجدل، بل بالإمكان العمل على إدماج ما يتعلق بالخصوصية الوطنية، مما يفيد أن مبدأ التمايز الوارد في إعلان الاتحاد الأوروبي، والذي تم تقديمه أثناء الدورة السابعة من مجلس الشراكة بينه وبين المغرب، بتاريخ 13 أكتوبر 2008، وبذلك بإمكان الدولة الحفاظ على خصوصيتها، وفي هذه المسألة يكون المدخل إلى الحد من التباعد بين التشريع الدولي والداخلي في مجال تبني الفلسفة العامة لحقوق الإنسان، والملاءمة تعتبر نتيجة منطقية لقبول الاعتراض أو التصريح ولا سيما فيما يتعلق بموضوع المساواة في الإرث...

أخذ المشرع الدستوري اختيار المبادئ ذات المرجعية الإسلامية وكونية الحقوق الإنسانية، حيث حقق النجاح من خلال التوفيق بين المرجعتين.¹⁰

سعى المغرب إلى تبني مقارنة النوع وادماجها في المخططات الحكومية والسياسات العمومية، كما قام بالعديد من الإصلاحات القانونية من شأنها أن تخفف من اللامساواة بين الجنسين، كإصدار مدونة الأسرة سنة 2004، التي تضمنت بعض المواد وضعت حداً للعديد من الممارسات التي تلحق الحيف والظلم كالطلاق والنفقة، ثم تعديل قانون الجنسية سنة 2007. وتعديل الفقرة الثانية من الفصل 445 القانون الجنائي في سنة 2014 (زواج المعتصب بالضحية القاصر) إلى جانب ذلك إدماج مقارنة النوع في الوظيفة العمومية ووضع الميزانية.¹¹

في ضوء ما سبق، لقد تم تأسيس النوع الاجتماعي بين القيم الاجتماعية والثقافية والدينية والتمثلات الرمزية، واعطاء الأولوية للمساواة والمنصفة عبر وضع استراتيجيات وطنية وبلورة آليات كفيلة ببلوغ الأهداف، وعليه توجهت خطة حكومية "خطة إكرام 1" وخطة إكرام 2" تزيلاً لتقوية فرص تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى ذلك محاربة الصور النمطية، وفي هذا السياق

8 - علال البحراوي، الحقوق الإنسانية للنساء بين القانون ومرجعية حقوق الإنسان، مطبعة الأمنية، الرباط، 2020، ص 62.

9 - محمد سعيد بنائي، التوفيق بين الهوية المغربية وحقوق الإنسان، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2021، ص 162 إلى 174.

10 - إبراهيم القادري بوتشيش، الحرية النسائية في تاريخ المغرب الراهن، منشورات دار الأمان الرباط، 2024، ص 1.

11 - أسماء بتعدادة - النوع الاجتماعي، مطبعة كوثر الرباط، 2024، ص 129.



تم إحداث شبكة للتشاور بين الوزارات من أجل مقارنة النوع في تقلد مناصب المسؤولية، وعليه لقد صاحب تحديث الإدارة إطلاق " مرصد مقارنة النوع" بغية مأسسة مبدأ المساواة.

لقد تحقق الكثير من المكاسب على مستوى حقوق المرأة، حيث تبن الإحصاءات أن معدل تأنيث الوظيفة العمومية تطور في غضون 50 سنة بزيادة 1,2% سنة 1956 إلى 39,7% في سنة 2016، رغم أن تمثيلها في مناصب القيادة لازالت ضعيفة، مما يغسر أن الأمر يتعلق بإكراهات سوسيوثقافية، تعرقل صعود النساء إلى مناصب القرار، بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعضهن من صعوبة التوفيق بين حياتهن المهنية والأسرية، ووفق الإحصاءات المقدمة من طرف مرصد مقارنة النوع للوظيفة العمومية، فإن 50% من الموظفات المتزوجات بالمقارنة مع 47% عازبات و 03% مطلقات، أما داخل مناصب المسؤولية، فنسبة المتزوجات تبلغ 41%، وغير المتزوجات نسبة 61%¹².

2- واقع حقوق المرأة: بين الثابت والمتغير

قام المغرب بمجهودات مهمة لتحسين واقع المرأة وتمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، من خلال وضع تدابير وإجراءات من شأنها تساعدها على اقتحام العديد من المجالات التي كانت حكرًا على الرجل، ولكن رغم المجهودات المبذولة لم تستطع أن تحقق الصدارة على أرض الواقع نظرا لجملة من المعوقات التي ترتبط بطبيعة التقاليد والثقافة السائدة، لذلك ظل الواقع الحقوقي يعرف العديد من الاحتجاجات من طرف الحركات النسائية التي انقسمت إلى تيارين منها ما يطالب بضرورة تزييل المناصفة، بغاية القضاء على التمييز والعنف، وتيار آخر يؤكد على ضرورة التثبيت يقيم المجتمع والنظر إلى المرأة بوصفها ذلك الموجود الذي تم تكريمه من قبل الشريعة الإسلامية، وما يطرح من أفكار تخص حقوقها، تبقى مستوردة من العالم الغربي اللبرالي.

مازال واقع المرأة محكوم بقيم وأعراف صارمة أسهمت في إنتاج الهيمنة الذكورية، بحيث أن البعد الثقافي يلعب دورا في رسم ملامح وحدود واقعها، وفي هذا الصدد صارت الصور النمطية تعمل على خندقة وجود النساء في مجالات خاصة تستجيب لطبيعتها؛ الشيء الذي يؤكد أن النظام الأبوي يتولى مهمة توزيع المهام داخل بنية المجتمع وفق علاقة السلطة والخضوع.¹³

وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن المرأة المغربية تكون أسيرة ثقافة تقليدية تجعلها تعيش في براثن حالة الإغتراب بفعل القيود التي تفرضها الأعراف الاجتماعية التي تعمل على تنميط دورها، بتحديد موقعها في المجتمع، إذ أنها تصبح مسؤولة عن أعمال رعاية الأسرة بالطبيعة. بمرور أنها تمتلك مهارات متأصلة تسمح لها بإتقان هذه المهام، مما يوضح أن كل مجتمع إنساني يؤسس هويته الجماعية بواسطة نسق مرجعي رمزي، وهذا بدوره يمنح تماما عقلانيا، يتحول إلى ايديولوجيا تعمل على إنتاج القيم العامة التي تشكل الأساس، الذي تتفرع عنه مختلف التصرفات التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين.¹⁴

وفي ضوء ما سبق، فإن حقوق المرأة محكوم بأعراف وتقاليد المجتمع المغربي، بوصفه مجتمعا مركبا، يسلمتهم وجوده من الشريعة الإسلامية والقيم اللبرالية وكذلك من الوعاء العرقي القبلي بغاية الحفاظ على الهوية الجمعية.

وعلى العموم، لاتزال حقوق المرأة المغربية تعرف الكثير من التحديات، فهي الطرف الأكثر تضررا، مما يبين أن هناك إكراهات تحول دون ترسيخ مبدأ المناصفة، حيث أن الهيمنة للعقلية التقليدية في الريف والتجمعات السكنية الشعبية، تجعلها أسيرة نظرة محافظة تسهر على أبعادها عن المجال العام، وفي هذا الصدد فإن الأنثروبولوجية "ماركريت ميد" من خلال دراستها لموضوع في تفسير الفوارق بين الجنسين، بلورت مفهوم "تجنيس الدور" الذي يجعل مفهومي الذكورة والأنوثة باعتبارهما بناءات اجتماعية، بحيث أن البعد السوسيوثقافي هو الذي

¹² - بدر بوخلف، المرأة ورهان التمكين في مناصب المسؤولية ما بعد تحولات 2011، مجلة مسالك العدد 16، 2021، ص 134.

¹³ - فاطمة لمحرر، الثقافة التقليدية وأثرها على موقع المرأة داخل المجتمع، مجلة مسارات، العدد 16، 2021، ص 338 إلى 344.

¹⁴ - Jacques chevalier, réflexion sur l'idéologie de l'intérêt générale, P.U.F, COLL, C.U.R.A. P.P p 190.



يحدد هويتها، وعليه يتولد هاجس البحث عن الذات، التحرر من تلك القيود والتشبث بأفكار نسوية صرفة تطالب بتكريس مبدأ المساواة وإقرار عدالة جنسانية تمنح للنساء حق التمكين بشكل ملموس.

خاتمة

أضحت إشكالية واقع المرأة تأخذ منحى متعدد الأوجه، خصوصا وأن هذه المسألة تتعلق بخلفيات ايديولوجية وقانونية وفقهية وسياسية واقتصادية وثقافية تتحكم فيها منظومة متجذرة من السلطة الذكورية، مما يفسر أن النصوص التشريعية والتنظيمية عاجزة عن تغيير الواقع الاجتماعي، ومنه سيتم حصر بعض الاستنتاجات والتوصيات التي ترتبط بمآل القضايا النسائية:

أولاً: تعتبر الظاهرة الحقوقية معقدة، تتداخل فيها مجموعة من العوامل، كما أن لها أصول متجذرة في تاريخ البنية المجتمعية؛

ثانياً: مآل تحسين وضعية المرأة المغربية لا زال يطرح العديد من الرهانات تستوجب من مختلف الفاعلين تضافر الجهود بغاية تنزيل المناصفة كمبدأ أساسي يستجيب لمطالب الحركات النسائية؛

ثالثاً: حرص التنظيمات والحركات النسائية بمختلف تياراتها على ضرورة تمكين النساء من الولوج لمناصب القرار يقتضي تععيد أسس الديمقراطية من داخل النسق المجتمعي تجاوزاً للأزمات التي تواجه المجتمع الحديث؛

رابعاً: النهوض بواقع المرأة في العالم العربي والمغرب بصفة خاصة يفترض نشر الثقافة الكونية التي تعزز قيم الاحترام والمساواة؛

خامساً: التحرر من الموروث والأعراف الصارمة التي تشكل عائقاً أمام تدوّن الذات، لأجل تحقيق المشروع الذاتي باختراق عالم الحريم ورسم عالم جديد يسمو بإنسانية الأنثى.



المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم القادري بوتشيش، الحرية النسائية في تاريخ المغرب الراهن، منشورات دار الأمان الرباط، 2024.
- أسماء بتعدادة - النوع الاجتماعي، مطبعة كوثر الرباط، 2024.
- أمين ركلمة، تأصيل مقارنة النوع في دستور 2011، مجلة مسالك 2013.
- بدر بوخلوف، المرأة ورهان التمكين في مناصب المسؤولية ما بعد تحولات 2011، مجلة مسالك العدد 16، 2021.
- سعاد سالم المهدي، حقوق المرأة في القانون الدولي وآليات حمايتها، مجلة الحق، العدد السابع، 2018.
- صباح العمراني، المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، إفريقيا الشرق، المغرب، 2018.
- علال البحراوي، الحقوق الإنسانية للنساء بين القانون ومرجعية حقوق الإنسان، مطبعة الأمانة، الرباط، 2020.
- فاطمة لمحرر، الثقافة التقليدية وأثرها على موقع المرأة داخل المجتمع، مجلة مسارات، العدد 16، 2021.
- كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية. أطروحة الدكتوراه، 2020.
- محمد سعيد بنائي، التوفيق بين الهوية المغربية وحقوق الإنسان، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
- زينب التوجاني، النسوية في السيف العربي: السيرة التاريخية وأبرز التحولات، مجلة نقد وتنوير، العدد 08، 2021.
- لمياء المساعدة الممارسة الاتفاقية في مجال حقوق المرأة بالمغرب، دار الآفاق، البيضاء، 2022.

المراجع باللغة الأجنبية

- Bernard Mathieu, La constitution a cinquante ans. continuités et ruptures, Dalloz, 2008.
- Jacques chevalier, réflexion sur l'idéologie de l'intérêt générale, P.U.F, COLL, C.U.R.A.